26 April 2000
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٧٤ من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الرسمي للمتحدث الرسمي باسم وزارة
خارجية الاتحاد الروسي بشأن تصديق مجلس الدولة (الدوما) التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد
الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٧٤ من القائمة الأولية.

(توقيع) س. لافروف

* A/55/50.

البيان الرسمي للمتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن تصديق مجلس الدولة (الدوما) التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ اعتمد مجلس الدولة (الدوما) التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بأغلبية ساحقة قانونا اتحاديا صدّق بموجبه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن تصديق مجلس الدولة (الدوما) على المعاهدة لتأكيد آخر للسياسة التي يتبناها الاتحاد الروسي من أجل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي في كامل أرجاء العالم.

وسعت دول العالم منذ وقت طويل من أجل تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية. وتطلب ذلك قرابة ٤٠ سنة منذ إبرام معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣.

و بموافقة المجلسين التابعين للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، مؤخرا، برهن الاتحاد الروسي، بوصفه قوة نووية كبيرة صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على مسؤوليته إزاء المجتمع الدولي وتعهده بالوفاء بالتزاماته في مجال تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، والحد من الأسلحة ونزع السلاح، في سياقات منها، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي عشية افتتاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فمن الضروري بوجه خاص تأكيد دور المعاهدة بوصفها من أهم عوامل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإننا مقتنعون بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ فورا وضمنان شمولية المعاهدة يخدم المصالح الوطنية للاتحاد الروسي ومصالح البشرية. ومن شأن فرض حظر شامل على التجارب النووية وانضمام جميع الدول ذات الإمكانيات النووية إلى هذا الحظر أن يقيم حاجزا منيعا لصد أي محاولة تهدف إلى انتشار التجارب أو تحسينها.

ونناشد مرة أخرى جميع البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو تصدق عليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحقيق الأهداف المحددة في المعاهدة في المستقبل القريب.